AL-SABAH
الصباح
الاقتصادية

No. 4381 | الأحد | 29 صفر 1444 هـ | 25 سبتمبر 2022 م | السنة الخامسة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

التقرير أكد أنه "آفة تنخر كل قواعد البناء وقيم المجتمع"

«الشال»: لا نجاح لأي إصلاح إلا بمحاربة شرسة للفساد

الكويت الأولى عالمياً في الاعتماد على النفط فهو يمول 90 ٪ من مصروفات موازنتها والقطاع العام يوظف 80 ٪ من عمالتها المواطنة

كلما تأخر بدء مرحلة الفكاك التدريجي عن البترول ارتفعت كثيرا كلفة العلاج وانحسرت فرص نجاحه

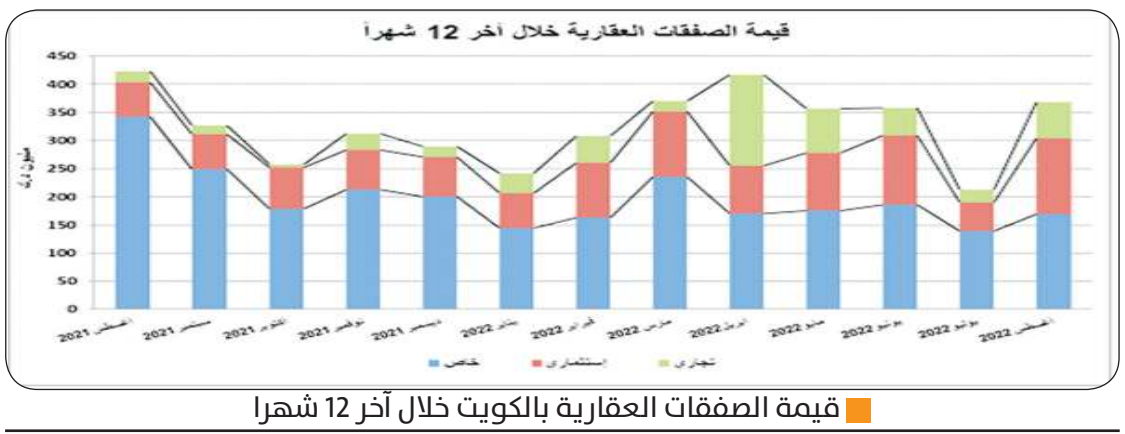

قيمة الصفقات العقارية بالكويت خلال آخر 12 شهرا

إجمالي الإيرادات التشغيلية لبنك برقان في النصف الأول من 2022

حصيلة ايرادات النفط تتآكل بسبب ارتفاع تكلفة إنتاجه فضلا عن التضخم وتزايد عدد السكان بنسبة 2.5 ٪ سنويا

استخدم سلاح النفط سياسيا في عام 1973 وعوقبت دول بتأسيس الوكالة الدولية للطاقة برئاسة كيسنجر لترسم استراتيجية تستهدف إضعاف "أوبك"

روسيا استخدمت اليوم نفطها وغازها سلاحا وسيتعرضان لحرب شرسة ستؤدي إلى هبوط أسعاره وخفض إنتاجه

29.6 مليون دينار صافي أرباح حققها "برقان" خلال النصف الأول من العام الحالي بارتفاع يعادل 17.5 ٪ مقارنة مع نفس الفترة في 2021

ارتفاع سيولة سوق العقار في أغسطس 2022 مقارنة بيوليو وجملة تداولات العقود والوكالات بلغت 368 مليون دينار

حذر تقرير "الشال" الاقتصادي الأسبوعي، من أن الفساد آفة تنخر كل قواعد البناء وكل قيم المجتمع، نشددا على أنه ليست هناك فرصة لأي إصلاح لا يبدأ بمحاربة شرسة له، لافتا إلى أن الكويت على شفا ولادة إدارة عامة جديدة، ومن ثم فإن اختبار جدية الإصلاح يبدأ من هذه المحطة.

كما نبه التقرير إلى خطورة إدمان الاعتماد على النفط، مذكرا بأن الكويت هي الأولى في العالم في الاعتماد على النفط، فهو يمول 90 % من مصروفات موازنتها ويفوق النصف في توليده المباشر لناتجها المحلي الإجمالي، ويوظف القطاع العام نحو 80 % من عمالتها المواطنة ويدعم من عداهم.

واستعرض تقرير "الشال" أيضا عددا من القضايا والملفات الأخرى، ومن بينها : أوضاع سوق العقار المحلي خلال أغسطس الماضي ونتائج بنك برقان عن النصف الأول من 2022، فضلا عن الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت.

وفي ما يلي تفاصيل ما أورده التقرير.

1. الفساد : التاريخ والمستقبل

الفساد حاضر في كل دول العالم، فالإنسان جشع بطبعه ويبحث دائماً عن أقصر الطرق لتحقيق الثراء، لذلك للفساد وسائل قياس رقمية تقيس مدى استشرائه مثل تصنيفات الأمراض المعدية، ومواجهته تحتاج تطوير متصل للتشريع والرقابة والملاحقة كما يحتاج المرض إلى تطوير متصل للأدوية والأمصال. فهناك نسبة إصابة بأي مرض تتكرر كل عام، يتحول إلى وباء عندما تبلغ الإصابة مستويات أعلى كثيراً من المعتاد، ثم إلى جائحة إذا بلغت الإصابة مستويات غير محتملة. في قديم الكويت، كان هناك فساد مثل الاستيلاء على الأراضي العامة مع بداية وفرة إيرادات النفط، وفي عام 1952 هدد الشيخ عبد الله السالم باعتزال الحكم إن استمرت عملية الإستيلاء، ولاحقاً وضع خطاً للتنظيم لحماية أملاك الدولة. حدث شيء مماثل في زمن ارتفاع مخصصات التثمين، أو عند توزيع أراضي السكن الخاص في المناطق الداخلية، ولكن نطاقه كان ضيقا، وكانت قيم المجتمع عالية، فحال اكتشاف حالة فساد، ينزوي المشتبه به ويتحاشى حضور المناسبات الاجتماعية كما حدث مع أحد الوزراء.

تحول الفساد في الكويت إلى وباء في سبعينات وثمانينات القرن الفائت، بدءاً من تجاوزات النصف الأول من السبعينات منه حين تم إغفال عقاب بعض حالاته بعد أن حققت فيها لجنة برئاسة وزير العدل، إلى تجاوزات في النصف الثاني منها، وحينها لم يكتف بالسكوت عنها وإنما تم تعويضها بنحو 150 مليون دينار كويتي من المال العام. ثم جاءت حقبة الثمانينات، وبسبب أزمة المناخ وتورط مسؤولين فيها، تمت سرقة احتياطات الدولة المالية باستثمارات بائسة مثل "سانتا في" مقابل تشريع وصياغة حلول أزمة المناخ الباذخة، وفي النصف الثاني منها، تم استدعاء "دي لاروزا" الإسباني في سبتمبر 1986 للتخطيط لسرقة استثمارات الكويت من خلال مكتب لندن، ولم يلتفت إليها أحد.

تحول بعد ذلك إلى جائحة عندما بدأت سرقة احتياطي الأجيال القادمة في زمن الاحتلال وما سبقها من استقالة ممثلي القطاع الخاص في مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار، ثم مالحقها من اكتشاف سرقات قطاع النفط – ناقلات النفط –، حتى أصبحت الكويت اسماً مشهوراً في المحاكم الإسبانية والبريطانية، وسقط حكم شهير حولها في المحاكم الكويتية. واستمرت الجائحة حتى وقت قريب، مع التأمينات الاجتماعية وضيافة الداخلية وصندوق الجيش والصندوق الماليزي وغيرها كثير وطال بعض المؤسسات القيادية، وامتدت إلى صغار القوم حتى باتت رسوم الفساد لتمرير المعاملات الحكومية تشمل معظم الخدمات، ولم تسلم الشهادات العلمية والهويات السيادية منه.

نذكر كل ما تقدم فقط للتأكيد على أن الفساد آفة تنخر كل قواعد البناء وكل قيم المجتمع، وليس هناك فرصة لأي إصلاح لا يبدأ بمحاربة شرسة له، وما دامت الكويت على شفا ولادة إدارة عامة جديدة، فاختبار جدية الإصلاح يبدأ من هذه المحطة. ومؤشرات مواجهة الفساد حتى هذه اللحظة لا توحي بالجدية، فإعادة فتح قضيتي صندوق الجيش والصندوق الماليزي جاءت لتحرك متضررين منهما في الخارج، وتحركنا وإن كان صحيحاً، جاء رد فعل لا يكفي ولا يوحي بعزم.

2. إدمان الاعتماد على النفط

الكويت الأولى في العالم في الاعتماد على النفط، فهو يمول 90 % من مصروفات موازنتها ويفوق النصف في توليده المباشر لناتجها المحلي الإجمالي، ويوظف القطاع العام نحو 80 % من عمالتها المواطنة ويدعم ما عداهم. ولو كان النفط يضمن استدامة تلك الحياة السهلة، لا بأس في ذلك، ولكنها حالة مستحيلة، وكلما تأخر وقت بدء مرحلة الفكاك التدريجي عن النفط، كلما ارتفعت كثيراً تكلفة العلاج، وكلما انحسرت فرص نجاحه.

في الوقت الحاضر، ومع الارتفاع الاستثنائي لأسعار النفط وإنتاجه، ومع ما قدمه انتعاش سوق النفط بين الفينة والأخرى من دعم لصندوق الدولة السيادي، ترتفع فرص نجاح تغيير مسار الاقتصاد باتجاه خفض الارتباط بالنفط ونقل تكاليفها. ومرور الوقت قبل استدارة إصلاح جوهري، سوف يؤدي حتماً إلى ضعف سوق النفط وانحسار دخله، وتحت ضغط الحاجة، إلى تآكل الصندوق السيادي، إما بالسحب المباشر منه، أو السحب غير المباشر مقابل الاقتراض بضمان أصوله.

وحصيلة إيرادات النفط تتآكل لمجموعة من المبررات، المبرر الأول هو ارتفاع تكلفة إنتاجه والتي تضاعف أكثر من 5 أضعاف في 20 سنة، وذلك يحدث إما لسوء إدارة أو لشيخوخة بعض المكامن. وتتآكل بفعل التضخم، بمعنى فقدانها لقوتها الشرائية بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وبمرور الزمن، تعجز نفس الحصيلة عن شراء نصف ما كانت تشتريه من سلع وخدمات قبل عقد من الزمن. وتزداد الحاجة إلى حصيلة أكبر بسبب الزيادة الطبيعية للسكان، فإن تزايد عدد السكان بنسبة 2.5 % سنوياً، تزداد الحاجة إلى إيرادات أعلى وتنمو بمعدل سنوي مركب بنسبة 2.5 %. واستُخدم سلاح النفط سياسياً في عام 1973 وعوقبت دول بتأسيس الوكالة الدولية للطاقة برئاسة هنري كيسنجر لترسم استراتيجية تستهدف أضعاف أوبك حتى انهارت في ديسمبر 1985، واليوم استخدمت روسيا نفطها وغازها سلاحاً، وسوف يتعرضان لحرب شرسة تبالغ كثيراً في دوره في سخونة الأرض، وهي حرب موازية سوف تؤدي إلى ضعف أسعاره وخفض إنتاجه.

وكما في فقرة مرافقة من تقرير الأسبوع الحالي حول "الفساد"، إدمان النفط مكمن ضعف آخر في بنية الاقتصاد الكويتي، والاستراتيجيات تبنى على تعريف مكامن القوة من أجل توظيفها لتعظيم مردودها، وفي الوقت نفسه تعطي نفس الاهتمام لعلاج مكامن الضعف حتى لا تفشل جهود البناء.

3. سوق العقار المحلي – أغسطس 2022

تشير آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل –إدارة التسجيل العقاري والتوثيق– "بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي ونظام الشريط الساحلي" إلى ارتفاع سيولة سوق العقار في أغسطس 2022 مقارنة بسيولة يوليو 2022، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات لشهر أغسطس نحو 368 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بما نسبته 72.9 % عن مستوى سيولة شهر يوليو 2022 البالغة نحو 212.8 مليون دينار كويتي، بينما أدنى بما نسبته 14.6– % مقارنة مع سيولة أغسطس 2021 عندما بلغت السيولة آنذاك نحو 431 مليون دينار كويتي. وربما يرجع سبب بعض الارتفاع إلى ارتفاع عدد أيام العمل في أغسطس الفائت إلى 23 يوماً، بينما بلغت 15 يوماً لشهر يوليو بسبب العطل.

وتوزعت تداولات أغسطس 2022 ما بين نحو 365 مليون دينار كويتي عقوداً، ونحو 3 مليون دينار كويتي وكالات. وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 525 صفقة، توزعت ما بين 517 عقوداً و8 وكالات. وحصدت محافظة الأحمدي أعلى عدد من الصفقات بـ 229 صفقة وممثلة بنحو 43.6 % من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة حولي بـ 104 صفقة وتمثل نحو 19.8 %، في حين حظيت محافظة الجهراء على أدنى عدد من الصفقات بـ 24 صفقة ممثلة بنحو 4.6 %.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 169.1 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 21.1 % مقارنة مع يوليو 2022 عندما بلغت نحو 139.6 مليون دينار كويتي، بينما انخفضت نسبة مساهمتها إلى نحو 45.9 % من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 65.6 % في يوليو، وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال آخر 12 شهراً نحو 185.3 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر أغسطس 2022 أدنى بما نسبته 8.8– % مقارنة بالمعدل. وارتفع عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 362 صفقة مقارنة بـ 297 صفقة في يوليو 2022، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص نحو 467.1 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 470.1 ألف دينار كويتي في يوليو 2022، أي بانخفاض بحدود 0.6– %.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري نحو 135.2 مليون دينار كويتي بارتفاع بنحو 168.2 % مقارنة بشهر يوليو 2022 حين بلغت نحو 50.4 مليون دينار كويتي، وارتفعت مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 36.7 % مقارنة بما نسبته 23.7 % في يوليو. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال آخر 12 شهراً نحو 87.6 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر أغسطس أعلى بما نسبته 54.4 % مقارنة بمعدل آخر 12 شهرا. وارتفع عدد صفقاته إلى 155 صفقة مقارنة بـ 88 صفقة في يوليو، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 872.2 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 572.9 ألف دينار كويتي في يوليو 2022، أي بارتفاع بحدود 52.3 %.

وارتفعت قيمة تداولات النشاط التجاري ببلوغها نحو 63.7 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بنحو 180.1 % مقارنة مع يوليو 2022 حين بلغت نحو 22.8 مليون دينار كويتي. وارتفعت مساهمته من قيمة التداولات العقارية إلى نحو 17.3 % مقابل 10.7 % ليوليو 2022. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال آخر 12 شهراً نحو 45.4 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر أغسطس أعلى بنحو 40.5 % عن متوسط آخر 12 شهراً. وبلغ عدد صفقاته 8 صفقات مقارنة بـ 9 صفقات لشهر يوليو 2022، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لشهر أغسطس 2022 نحو 8 مليون دينار كويتي مقارنة بمعدل يوليو 2022 والبالغ نحو 2.5 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بحدود 215.1 %.

وعند مقارنة إجمالي تداولات شهر أغسطس بمثيلتها للشهر نفسه من السنة الفائتة (أغسطس 2021) نلاحظ أنها حققت تراجعاً من نحو 431 مليون دينار كويتي إلى نحو 368 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 14.6– % كما أسلفنا. وشمل الانخفاض سيولة نشاط السكن الخاص بنسبة 50.5– %، بينما ارتفعت سيولة النشاط التجاري بنسبة 221.9 % وسيولة نشاط السكن الاستثماري بنسبة 118.4 %.

4. نتائج بنك برقان – النصف الأول 2022

أعلن بنك برقان نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي والتي تشير إلى أن صافي ربح البنك "بعد خصم الضرائب" قد بلغ نحو 29.6 مليون دينار كويتي، بارتفاع قدره نحو 4.4 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 17.5 % مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2021 والبالغ نحو 25.2 مليون دينار كويتي. ويعزى هذا الارتفاع في مستوى الأرباح الصافية، إلى انخفاض جملة المخصصات بقيمة أعلى من انخفاض الربح التشغيلي. إذ انخفض الربح التشغيلي للبنك (قبل خصم المخصصات) بنحو 5.7 مليون دينار كويتي أو بنسبة 8.5 %، بينما انخفضت جملة المخصصات بنحو 16.8 مليون دينار كويتي وبنسبة 43.3 %، وخصم من ارتفاع قيمة الأرباح الصافية ارتفاع قيمة الضرائب بنحو 6.7 مليون دينار كويتي وبنسبة 215.4 %.

وفي التفاصيل، انخفض إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 1.6 مليون دينار كويتي أي بنسبة 1.5 %، حين بلغ نحو 110.4 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 112 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2021. وتحقق ذلك نتيجة انخفاض بند صافي إيرادات الاستثمار بقيمة 6.7 مليون دينار كويتي وبنسبة 48 %، وصولاً إلى 7.2 مليون دينار كويتي مقابل 13.9 مليون دينار كويتي. بينما ارتفع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 5 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 8.1 %، وصولاً إلى نحو 66.5 مليون دينار كويتي بعد أن كان عند نحو 61.5 مليون دينار كويتي.

من جهة أخرى، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة 4.1 مليون دينار كويتي أو بنسبة 9 %، ليبلغ نحو 49 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 44.9 مليون دينار كويتي وذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 44.4 % مقابل نحو 40.1 %. وانخفضت جملة المخصصات بنحو 16.8 مليون دينار كويتي أو نحو 43.3 % كما أسلفنا، وصولاً إلى نحو 22 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 38.8 مليون دينار كويتي. وعليه، ارتفع هامش صافي الربح إلى نحو 26.8 % مقارنة بنحو 22.5 % خلال الفترة المماثلة من عام 2021.

وتظهر البيانات المالية ارتفاع إجمالي موجودات البنك بنحو 231.7 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 3.3 %، وصولاً إلى نحو 7.307 مليار دينار كويتي مقابل نحو 7.075 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2021، وارتفع بنحو 360.9 مليون دينار كويتي أي بنسبة بلغت نحو 5.2 %، مقارنة بإجمالي الموجودات للنصف الأول من عام 2021 عند نحو 6.946 مليار دينار كويتي. وارتفع بند النقد والنقد المعادل بنسبة 23 % أو بنحو 188.6 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 1.010 مليار دينار كويتي (13.8 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 821.6 مليون دينار كويتي (11.6 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2021، وارتفع بنحو 33.2 % أو بنحو 251.7 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 758.5 مليون دينار كويتي (10.9 % من إجمالي الموجودات) في الفترة نفسها من العام الماضي. بينما انخفض حجم محفظة القروض والسلفيات للعملاء بما قيمته 86.2 مليون دينار كويتي أي بما نسبته 2.0 %، وصولاً إلى نحو 4.192 مليار دينار كويتي (57.4 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 4.279 مليار دينار كويتي (60.5 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2021، وانخفض بنحو 1.1 % أي نحو 46.6 مليون دينار كويتي مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021 حين بلغ نحو 4.239 مليار دينار كويتي (61 % من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي القروض والسلفيات إلى إجمالي الودائع والأرصدة نحو 80.1 % مقارنة بنحو 85.5 %.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 225.5 مليون دينار كويتي ونسبته 3.7 %، لتصل إلى نحو 6.368 مليار دينار كويتي بعد أن كانت 6.143 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2021. وعند مقارنتها مع الفترة نفسها من العام السابق، نلاحظ ارتفاعاً وبنحو 292.9 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 4.8 % حين بلغت آنذاك نحو 6.076 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 87.2 % مقارنة بنحو 87.5 %.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن مؤشرات ربحية البنك قد سجلت أداءً مختلطاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2021. إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 7.4 % مقابل 7.0 %. وارتفع أيضاً، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) ليصل إلى نحو 0.8 % قياساً بنحو 0.7 %. بينما انخفض مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) ليصل إلى نحو 18.4 % بعد أن كان عند 18.7 %. وانخفضت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 6.3 فلس مقارنة مع 7.2 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 19.1 ضعف مقارنة بنحو 15.7 ضعف، وتحقق ذلك نتيجة انخفاض ربحية السهم (EPS) بنحو 12.5 % مقابل ارتفاع السعر السوقي للسهم وبنحو 6.6 %. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.1 مرة مقارنة بنحو 0.9 مرة للفترة نفسها من العام السابق.

5. الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وقيمة المؤشر العام (مؤشر الشال)، بينما ارتفع مؤشر عدد الصفقات المبرمة. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 667.0 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 14.4 نقطة ونسبته 2.1 % عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ظل مرتفعاً بنحو 44.2 نقطة أي ما يعادل 7.1 % عن إقفال نهاية عام 2021.